

الحريري يوسع تحركاته لخلق بيئة سياسية ضاغطة على حزب الله

● بيروت - وسع زعيم تيار المستقبل ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري من مروحة مشاوراته لتشمل الاقطاب الروحية في لبنان، في ما بدأ الهدف من ذلك خلق حالة سياسية ضاغطة على الفريق المسك بالسلطة والذي يرفض تقديم تنازلات في الوقت الذي يواجه فيه لبنان أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ عقود.

وفي خطوة لا تخلو من دلالات قام الحريري الخميس بزيارة إلى بكركي حيث التقى بالكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، في ظل تسريبات تتحدث عن أن الطرفين بحثا أساسا ضرورة تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية وسبل تحقيق الإصلاح، دون أن يتم التطرق إلى سلاح حزب الله لإدراك الطرفين أن هذه القضية مرتبطة باعتبارات تتجاوز قدرة الداخل اللبناني.

ووفق ما سرب عن اللقاء، فإنه جرى توافق بين الحريري والراعي على ضرورة ممارسة ضغوط على حزب الله لوقف تدخلاته الإقليمية التي أدت بلبنان إلى هذه النتيجة، التي ترجمت بعزوف المجتمع الدولي عن تقديم أي دعم للبلد في الضائقة التي يتعرض لها، والتي تهدد بانهاياره.

ويواجه لبنان منذ سنوات أزمة مالية واقتصادية بفعل الهدر والفساد، وسوء إدارة موارد الدولة، وازدادت الأزمة تعقيدا بسبب الصراع الدائر في الجارة سوريا وانخراط حزب الله في ذلك الصراع الذي تجاوز بعده المحلي إلى الإقليمي والدولي.

وكانت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت صرحت في مقابلة مع وكالة فرانس برس الأربعاء بأن المشروع الروسي "مجرد محاولة أخرى لتأسيس المساعدات الإنسانية"، مشيرة إلى أن الإبقاء على نقطة دخول واحدة فقط إلى سوريا، هي باب الهوى، سيقطع كل المساعدات الإنسانية عن 1.3 مليون شخص يعيشون في شمال حلب.

وشددت كرافت على أن الاختيار بين الموقف الغربي وموقف روسيا والصين هو خيار "بين الخير والشر، بين ما هو صواب وما هو سيء"، لافتة إلى أن ألمانيا وبلجيكا تعذآن نضاً جديدا لتجديد تفويض دخول المساعدات عبر الحدود قبل انتهاء صلاحيته الجمعة.

وقالت كرافت "نعلم أن الشيء الصحيح الذي يجب فعله هو أن يبقى المعبران (الشماليان) في شمال غرب سوريا) مفتوحين، من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من السوريين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية". ورداً على سؤال حول ما إذا كان هذا الأمر يشكل "خطأ أحمر"، أجابت "نعم، بالتأكيد".

هذا الموقف سعنى الحزب ليس فقط إلى الائتلاف عليه بل وتجييره أيضا خدمة لمصلحته من خلال التسويق للبلدانيين إلى أن الأزمة الجارية هي في الأصل "مؤامرة أميركية" لا تستهدف فقط حزب الله وسلاحه بل لبنان ككل، وبناء عليه يفترض البحث عن حلول

المساعدات الإنسانية لسوريا في مهب الأجناس السياسية المتضادة

مشاريع تطرح فتجهض.. فيما السوريون مهددون بالجوع



ضحية الصراع بين الأمم

موقع قوة في هذه القضية كما كان الأمر منذ سنة أشهر، ستقبل به. وقال دبلوماسي طلب عدم الكشف عن اسمه، "مرة جديدة نحن في اختبار قوة"، معبرا عن أسفه لأنه "لم تجر معالجة تفاوضية أكبر" للقضية.

وكانت روسيا فرضت إرادتها على الأمم المتحدة في يناير بعدما استخدمت الفيتو في نهاية ديسمبر، بانتزاعها من ألمانيا وبلجيكا خفضا كبيرا في آلية المساعدات عبر الحدود التي باتت تنص على نقطتي عبور بدلا من أربع نقاط، ولسنة أشهر بينما كانت تمدد سنويا.

وهذه الإجراءات المحددة للأمر المتحدة فقط، تطبق منذ العام 2014 وتسمح بتجاوز الحصول على أي موافقة من دمشق لنقل المساعدات الإنسانية إلى السوريين في مناطق لا يسيطر عليها النظام.

وترى روسيا التي تعتبر أن تفويض الأمم المتحدة ينتهك السيادة السورية، أن السلطات السورية استعادت ما يكفي من الأراضي لخفض جديد في الآلية. وتقول موسكو إن المساعدة يمكن أن تمر عبر دمشق وهي حجة يرفضها الغربيون الذين يرون أن الآلية نقل المساعدات عبر الحدود لا بدليل لها، وأن البيروقراطية والسياسة السوريتين تحولان دون إيصال المساعدات بفعالية.

اتفاق حول تجديد المساعدة عبر الحدود بشكل ضربة مدمرة للملايين من العائلات السورية التي تعتمد عليها للحصول على مياه الشرب والغذاء والخدمات الصحية والسكن، "حملة مسؤولية ذلك ضمنا لروسيا وألمانيا وبلجيكا.

ويقول دبلوماسيون إن ما يحدث "شيء مؤسف" لاسيما وأن الوضع الإنساني في سوريا يتجه نحو الأسوأ في ضوء قانون قيصر الأميركي الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو الماضي، والذي بدأت مفاعيله السلبية في الظهور حتى قبل تطبيقه بالشهر، وهو ما ترجمه الإنهيار غير المسبوق لقيمة الليرة السورية مقابل الدولار، ما انعكس ارتفاعا مخيفا في الأسعار لاسيما المواد الغذائية.

ويتسرع الدبلوماسيون إلى أن تعتد الموقف الروسي في مجلس الأمن حيال آلية وصول المساعدات من شأنه أن يعيق المساهمة السورية، مشددين على أن الحسابات السياسية لواشنطن وموسكو تطغى على أي اعتبارات إنسانية في التعاطي مع الملف السوري.

وذكر دبلوماسيون أن ألمانيا وبلجيكا ستقدمان بمشروع قرار جديد يتضمن تنازلا واحدا هو خفض مدة التمديد إلى ستة أشهر مع الإبقاء على المعبرين. لكن لا شيء يدل على أن روسيا وهي في

السوريون، وفي جزء كبير منهم، باتوا مهددين بفقدان موردهم الرئيسي في العيش ألا وهو المساعدات الإنسانية في ظل خلافات لا تخلو من دوافع سياسية بين القوى الكبرى في مجلس الأمن على آلية إيصال تلك المساعدات.

● دمشق - يتهدد الجوع أكثر من 80 في المئة من الشعب السوري، فيما الدول الكبرى منمكة في مبادرات سياسية أخرى فصولها ما يجري هذه الأيام في أروقة مجلس الأمن الدولي، من مشاريع إنسانية متضادة تطرح فتجهض.

وقدمت ألمانيا وبلجيكا مسودة قرار جديد لمجلس الأمن الدولي ينص على إبقاء المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لسوريا عبر الحدود بلا تغيير تقريبا بعد إخفاق روسيا في تمرير مشروع مضاد لخفضها.

وسبق وأن طرح البلدان الأوروبيان الثلاثاء مشروع قرار يقضي بتمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سوريا لمدة عام واحد غير تقطعي للدول الحدوديتين في باب السلام المؤدية إلى منطقة حلب، وبإب الهوى التي تسمح بالوصول إلى منطقة إدلب.

وقبول النص الألماني البلجيكي الأول بغيتو من قبل روسيا والصين، تلاه تقديم موسكو اقتراحا مضادا ينص على إلغاء معبر باب السلام والإبقاء على معبر باب الهوى فقط ولمدة ستة أشهر فحسب. ولم تصوت سوى ثلاث دول هي



الصين وجنوب أفريقيا لمصلحة النص، إلى جانب روسيا. فيما صوتت ضده سبع من الدول الأعضاء في مجلس الأمن هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإستونيا وجمهورية الدومينيكان، بينما امتنعت عن التصويت تونس والنيجر وإندونيسيا وسانت فنسنت - غرينادين. واستبعد النص الروسي لأنه لم يحصل على تأييد تسع دول، وهو الشرط اللازم لإقراره.

ويتوقع أن يجري تصويت جديد على المحاولة الأوروبية الجديدة التي يمكن أن تعرقها موسكو مجددا الجمعة يوم انتهاء تفويض الأمم المتحدة في هذه المهمة. واعتبرت المنظمة غير الحكومية أوكسفام في بيان أن "عدم التوصل إلى

التصويت في مجلس الأمن هو خيار بين الخير والشر"

لا يمكن قراءة زيارة الحريري لبكركي، بعيدا عن الصرخة التي أطلقها الراعي وناشد خلالها الرئيس عون فك الحصار عن الشرعية

وقال "إذا أردنا أن نسيطر على الليرة والإيحاء للمجتمع الدولي بالإيجابية يجب البدء بالإصلاحات"، مؤكدا أن "الحلول موجودة ويجب على الحكومة أن تنظر إليها بشكل مختلف عما تنظر إليها الآن".

ويقول مراقبون إنه لا يمكن قراءة زيارة الحريري لبكركي، بعيدا عن الصرخة السياسية التي أطلقها الراعي في عهده الأحدث الماضي والتي ناشد خلالها رئيس الجمهورية ميشال عون "المعمل على فك الحصار عن الشرعية والقرار الوطني الحر"، في إشارة إلى مصادر حزب الله ومن خلفه راعيته

إيران للقرار اللبناني. وطالب الراعي من الدول الصديقة الإسراع إلى نجدة لبنان كما كانت تفعل كلما تعرض لخطر. وتوجه إلى منظمة الأمم المتحدة للعمل على إعادة تثبيت استقلال لبنان ووحدته، وتطبيق القرارات الدولية، وإعلان حياده.

الذي المقيد في ما يخص مسار منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وتمثيل أطراف اتفاقية السلام عن مساري الشمال والوسط بنسبة 10 في المئة في السلطة في كل من ولايات نهر النيل والشمالية وسنار والجزيرة والنيل الأبيض.

تعديلات وزارية في السودان استجابة للتظاهرات واستحقاقات السلام

مسودة اتفاق السلام شملت ستة محاور رئيسية اعتبرتها الحركات المسلحة شرطا للتوقيع على السلام، حيث اتفق الطرفان على تمديد الفترة الانتقالية لتصبح 39 شهرا يبدأ سريانها من التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

وحتى التوافق على استثناء أعضاء الحركات الموقعة على اتفاق السلام من أحكام المادة "20" من الوثيقة الدستورية التي تمنع شغلي المواقع الدستورية أو مجلسي السيادة والوزراء والولايات أو حكام الأقاليم من الترشح في الانتخابات المقبلة، وزيادة أعضاء المجلس السيادة ومنح الجبهة الثورية 3 مقاعد به، ونسبة 25 في المئة من وزراء الحكومة، ومُنح مفاوضو حركات الكفاح المسلح 75 مقعدا بالمجلس التشريعي.

وتدرك الحركات المسلحة أن التوقيع على اتفاق سلام وفقا للمكاسب التي حققتها الجبهة الثورية غير المشهد السياسي، وستصبح شريكة في اتخاذ القرار بجانب الكونين المدني والعسكري، وهو أمر غير معهود في السودان الذي شهد تهميشا طويلا لأقاليم الهامش.

وحسب المسودة النهائية التي أعدتها لجنة الوساطة فين الحكومة والحركات المسلحة اتفقتا على منح 40 في المئة من السلطة في دارفور لمكونات مسار دارفور و40 في المئة للحكومة و20 في المئة لأصحاب المصلحة، وإقرار مبدأ الحكم

السياسية أضحت أمرا واقعا بعد أن شهدت الأيام الماضية حالة من الشد والجذب بين قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية، وقامت الأخيرة على إثرها بتعليق المفاوضات قبل أن تقدم الحكومة المزيد من التنازلات.

واستبقت وساطة جنوب السودان الاجتماع وطلعت في مباحثات مغلقة مع المجلس الرئاسي للجبهة الثورية، شهد نقاشا بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي، وتوصلت إلى منح مفاوضي الحركات المسلحة 75 مقعدا، ما يعني حصول عبدالعزيز الحلو على جزء من هذه المقاعد، وهو ما ترفضه الجبهة الثورية التي طالبت بزيادة 15 مقعدا تكون من نصيب الحلو.

وأوضحت مصادر حضرت الاجتماع لـ"العرب"، أنه ناقش عدم وضع حد زمني لدمج وتسريح قوات الحركات المسلحة في ظل رغبة الحكومة أن يكون ذلك في فترة أقصاها تسعة أشهر فيما طرحت الجبهة الثورية مدة 4 سنوات مع تشكيل قوات مشتركة خلال هذه الفترة.

وطرحت الوساطة استقالة ممثلي الحركات المسلحة من مجلس الوزراء ومجلس السيادة قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بفترة ستة أشهر. وتوصل وفد الجبهة الثورية الذي ذهب إلى الخرطوم وأنهى مهمته الثلاثاء، إلى اتفاق مع الحكومة بشأن

المسلحة في حضور لجنة وساطة جنوب السودان لوضع النقاط على حروف المسودة النهائية للسلام.

وقالت مصادر لـ"العرب" إن الاجتماع حضره حمدوك ونائب رئيس مجلس السيادة الفريق محمد حمدان دقلو ورئيس وساطة جنوب السودان توت قلووك وقائد الحركة الشعبية شمال عبدالعزيز الحلو، وناقش النسب النهائية للحركات المسلحة داخل المجلس التشريعي ووضع جدول زمني للترتيبات الأمنية.

ويرى مراقبون أن الحكومة الانتقالية سعت إلى كسب ثقة الحركات المسلحة بتأكيدا على أن دمجهم في العملية

شكاوى طالبت بتغييرهم، إلى جانب مراعاة تكليف وزراء جدد من الجبهة الثورية التي ستوقع اتفاقا وشيكا للسلام مع الحكومة.

وأضاف أن الوزراء المستقلين منحوا الحكومة الانتقالية قدرا من الحركة أثناء إحداه التغييرات الوزارية المناسبة من دون قيود، وغالبية التعديلات تركز في وزارات خدمية واجهت مشكلات عدة، ومن الممكن تسكين وزراء من الجبهة الثورية فيها.

وجاء التعديل في وقت عقدت فيه السلطة الانتقالية اجتماعا حاسما عبر تقنية الفيديو الخميس مع الحركات



معادلة الاستقرار



سليمان سري
التركيز على
المحاصة يفرغ
السلام من جوهره

ويشير متابعون إلى أن تحالف الحرية والتغيير سوف يعمل لأجل الحفاظ على المكتسبات التي حققها عقب التوقيع على الوثيقة الدستورية مع المجلس العسكري، ما يؤدي إلى نشوب صراع آخر حول مصالح كل طرف، وسط مخاوف شعبية من غياب التناغم بين هياكل الحكم الانتقالي.

وأوضح المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان، سليمان سري، أن تركيز الحكومة والجبهة الثورية على المحاصة أمر يدعو للقلق ويُفزع السلام من جوهره باعتباره يخاطب مختلف قضايا الهامش، وأن الأوضاع الراهنة تسيء بان الكثير من الحركات المسلحة قد تدفع للدخول في مفاوضات مع الحكومة لاقتسام تركة السلطة.